

Distr.: General
27 March 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البندان ١٣٣ و ١٥٠ من جدول الأعمال
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام
تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

تقرير الأداء المالي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ حتى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ وعن الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/
يوليه ٢٠٠٢ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ لبعثة مراقبي الأمم
المتحدة في جورجيا

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

إضافة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
في تقرير الأمين العام عن الأداء المالي لبعثة مراقبي
الأمم المتحدة في جورجيا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى
٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/56/721 و Corr.1) والميزانية
المقترحة لفترة الاثني عشر شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه
٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/56/815).
واجتمعت اللجنة خلال نظرها في هذين التقريرين بممثلي
الأمين العام الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية.

٢ - وقد أنشأ مجلس الأمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في
جورجيا بموجب قراره ٨٥٨ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٤ آب/
أغسطس ١٩٩٣. ودأب مجلس الأمن منذ ذلك الحين على
تمديد ولاية البعثة بموجب قرارات عدة كان آخرها القرار
١٣٩٣ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢،
الذي مدد المجلس بموجبه ولاية البعثة حتى ٣١ تموز/يوليه
٢٠٠٢.

تقرير الأداء المالي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١

٣ - رصدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٤/٢٧١ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ مبلغاً إجماليه ١٩٧ ٠٤٨ ٣٠ دولاراً (صافيه ٦٩٩ ٢٩٥ ٢٨ دولاراً) لتغطية مصاريف البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، يشمل مبلغاً إجماليه ٥٣٢ ٤٢٥ ١ دولاراً لحساب دعم عمليات حفظ السلام ومبلغاً إجماليه ٨٦٥ ٢٢٢ دولاراً لقاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي، إيطاليا. وقد قُسم هذا المبلغ على الدول الأعضاء. وبلغت النفقات لهذه الفترة، كما هو مبين في الفقرة ١٤ من التقرير، مبلغاً إجماليه ١٠٠ ٠٠١ ٢٦ دولاراً (صافيه ٠٠٠ ٢٤٩ ٢٤ دولاراً)، يشمل التزامات غير مصفاة قدرها ٦٠٠ ٣٦٣ ٤ دولاراً. وقد نتج عن ذلك رصيد غير مربوط يبلغ إجماليه ١٩٧ ٠٤٧ ٤ دولاراً (صافيه ٦٩٩ ٠٤٦ ٤ دولاراً)، يمثل، من الناحية الإجمالية، نسبة ١٩ في المائة من المبلغ المرصود، كما هو مبين في الفقرة ١٤ من تقرير الأداء. واستفسرت اللجنة عما إذا كان من المناسب إدراج مبالغ لحساب دعم عمليات حفظ السلام وقاعدة الأمم المتحدة للنقل والإمداد في برينديزي، إيطاليا عند حساب النسبة المئوية للأرصدة غير المربوطة في تقارير الأداء المالي مقابل المبلغ المعتمد. وترد تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن هذه المسألة في تقريرها العام عن عمليات حفظ السلام.

٤ - ويرد في الجدول ٢ من التقرير تفاصيل الإنفاق والرصيد غير المربوط مصنفة بحسب وجه الإنفاق. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الرصيد غير المربوط البالغ إجماليه ١٩٧ ٠٤٧ ٤ دولاراً يعزى أساساً إلى الوفورات المحققة في بنود الأفراد العسكريين (٤٠٠ ١٦١ ١ دولاراً)، والأفراد المدنيين (٤٠٠ ٢٠١٥ ٢ دولاراً) والاحتياجات

التشغيلية (٨٠٠ ٨٨٣ دولاراً). وكما هو مبين في الفقرة ٦ من التقرير، فإن الرصيد غير المربوط البالغ ٤٠٠ ١٦١ ١ دولاراً، تحت بند الأفراد العسكريين، ينشأ في المقام الأول من انخفاض النشر الشهري للمراقبين العسكريين (١٠٢ من المراقبين)، مقارنة بالقوام المأذون به والبالغ ١٣٥ مراقباً عسكرياً. ويعزى بشكل أساسي الرصيد غير المرتبط به تحت بند الأفراد المدنيين إلى تشغيل نسبة مئوية أعلى من موظفي الفئة الفنية وفئة الخدمة الميدانية على أساس أنهم معينون تابعون للبعثة (٦٥ في المائة)، مقابل نسبة ٣٢ في المائة المفترضة في الميزانية. ونشأ أساساً الرصيد غير المربوط، البالغ ٨٠٠ ٨٨٣ دولاراً، تحت بند الاحتياجات التشغيلية، من اقتناء مركبات بتكلفة أقل من التكلفة المقدرة في الميزانية، وعدم شراء سيارة إسعاف، فضلاً عن انخفاض الاحتياجات الفعلية من قطع الغيار، والإصلاحات، والصيانة، بسبب ازدياد عدد المركبات الجديدة.

٥ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٣، المرفق الثاني من تقرير الأداء (A/56/721) أن النفقات البالغة قيمتها ٤٠٠ ٧٢ دولاراً، تحت بند برنامج التدريب، تتجاوز المبلغ المخصص ٥٣ ٠٠٠ دولاراً بمقدار ١٩ ٤٠٠ دولاراً، وتشمل مبلغ ٧ ١٣٣ دولاراً يتعلق بدورات التدريب للفترة السابقة. وترى اللجنة أن التجاوز في الإنفاق بمبلغ كبير (١,٥٥ في المائة) وإدراج مصاريف تتعلق بالفترات المالية السابقة يدلان على افتقار البعثة إلى التخطيط والحاسبة الملائمين. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن برنامج التدريب شمل ١٢ دورة مختلفة شارك فيها ١٨ فرداً. ويتضمن الجدول الوارد في المرفق الثاني، الفقرة ١٣ من تقرير الأداء (A/56/721) معلومات عن برنامج التدريب، بما في ذلك بيان التدريب، والنفقات، وعدد الأشخاص المدربين ومكان انعقاد دورات التدريب. وتطلب اللجنة أن تشمل أيضاً المعلومات المتعلقة ببرامج التدريب بيانات عن المدة التي تستغرقها الدورات

البالغ إجماليه ١٩٧ ٠٤٧ ٤ دولارا (صافيه ٦٩٩ ٠٤٦ ٤ دولارا) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ فضلا عن الفوائد والإيرادات الأخرى البالغة ١٧١٩ ٠٠٠ دولار لحساب الدول الأعضاء بطريقة تحددها الجمعية العامة.

معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

٩ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن ملاك الموظفين المأذون به للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، والمكون من ١٣٥ مراقبا عسكريا، و ٩٩ موظفا دوليا، و ١٧٦ موظفا محليا، شمل من الوظائف المشغولة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ ما قدره ١٠٧ وظائف للمراقبين العسكريين، و ٩٣ وظيفة للموظفين الدوليين، و ١٦٨ وظيفة للموظفين المحليين.

١٠ - وزودت اللجنة الاستشارية ببيانات عن النفقات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، وذلك في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وبلغ إجمالي النفقات لهذه الفترة ١٥ ٢٤٠ ٥٠٠ دولار (صافيه ٥٠٠ ٣٧٤ ١٤ دولار) مقابل مبلغ مرصود إجماليه ٣٠٠ ٨٩٦ ٢٧ دولار (صافيه ٨٠٠ ١٧٥ ٢٦ دولار).

تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣

١١ - يبلغ إجمالي الميزانية التقديرية المقترحة لتغطية نفقات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، ما قدره ٣٠٠ ٥٣٥ ٣٥ دولار (صافيه ٩٠٠ ٧٣٥ ٣٣ دولار) كما هو مبين في الفقرة ١ من تقرير الأمين العام (A/56/815). وتمثل الميزانية المقترحة زيادة بنسبة ٣١,٦ في

التدريبية، بالإضافة إلى معلومات عن الدورات التدريبية التي تم القيام بها علاوة على برامج التدريب المقررة في الأصل.

٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الرصيد النقدي للبعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بلغ ٤,٨ ملايين دولار، وبلغت الالتزامات غير المصفاة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ ما قدره ١,٦ مليون دولار، يتصل مبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار منها بنفقات الحكومة، في حين لا يتعلق مبلغ ١,٢ مليون دولار بهذه النفقات. وقدر المبلغ الإجمالي المقسم على الدول الأعضاء لتمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا منذ إنشائها بـ ١٥٠,٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وبلغ مجموع الدفعات المستلمة من هذا المبلغ ١٤١,٢ مليون دولار، وبذلك بقي رصيد غير مدفوع قيمته ٩,٣ مليون دولار.

٧ - وفيما يتعلق بالمعدات التي تملكها الوحدات، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبلغ المقدر المستحق الدفع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ كان ٤٧٣ ٤٢٦ دولارا، ويمثل هذا المبلغ بكامله التزامات غير مصفاة. وفيما يتعلق بالتعويض في حالتي الوفاة والعجز، فقد سدد مبلغ ١٣٧ ٠٠٠ دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لتسوية خمس مطالبات، في حين لا تزال ثماني مطالبات لم يبت فيها، وبلغت الالتزامات غير المصفاة ٦٧ ٧٥٢ دولارا.

٨ - وترد الإشارة في الفقرة ١٦ من التقرير إلى الإجراءات المقترح أن تتخذها الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتوصي اللجنة الاستشارية بتقييد الرصيد غير المرتبط

- المائة (٧٠٠ ٥٤٠ ٨ دولار)، بالقيمة الإجمالية، فيما يتصل بالاعتماد المخصص لفترة الحالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وترد في الجدول ١ من التقرير تفاصيل الميزانية المقترحة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مصنفة بحسب فئة الإنفاق والفروق في الاحتياجات، مقارنة بالميزانية الحالية للبعثة. وكما هو مبين في الفقرة ٢ من التقرير، فإن الزيادة المقترحة البالغة ٧٠٠ ٥٤٠ ٨ دولار تعكس زيادة قدرها ٢٠٠ ٤٦٣ دولار أو ٤,٣ في المائة، في تكاليف الأفراد المدنيين، وزيادة قدرها ٥٠٠ ٣٥٠ ٨ دولار، أو ٦,١٠٠ في المائة في التكاليف التشغيلية وزيادة قدرها ٠٠٠ ١٩٨ دولار، أو ٧,١٠٤ في المائة في البرامج الأخرى، وزيادة قدرها ٥٠٠ ١٨٧ دولار، أو ٦,١١ في المائة في الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين؛ ويقابل هذه الزيادات جزئياً انخفاض قدره ٥٠٠ ٣٤٣ دولار، أو ٩,٨ في المائة، في تكاليف الأفراد العسكريين.
- ١٢ - وتغطي الاحتياجات المقترحة من الموظفين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا زيادة ١١ وظيفة في فئة الموظفين الدوليين، و ٧ وظائف من فئة الموظفين المحليين، موزعة على النحو التالي:
- (أ) وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٢ لمكتب كبير المراقبين العسكريين؛
- (ب) وظيفة واحدة من الرتبة ف - ٢ ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية لمكتب تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- (ج) وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لقسم سلامة العمليات الجوية؛
- (د) وظيفتان من فئة الخدمة الميدانية ووظيفة واحدة من الرتبة المحلية لقسم النقل؛
- (هـ) خمس وظائف من فئة الخدمة الميدانية لقسم الأمن؛
- (و) وظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة ووظيفتان من الرتبة المحلية لقسم الهندسة؛
- (ز) وظيفة واحدة من الرتبة المحلية لقسم شؤون الموظفين؛
- (ح) وظيفة واحدة من الرتبة المحلية لقسم الخدمات العامة؛
- (ط) وظيفة واحدة من الرتبة المحلية لقسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- ١٣ - وترد المعلومات المتعلقة بدعم الاحتياجات الإضافية المقترحة من الموظفين في الفقرات من ٢٣ إلى ٣٧ من التقرير (A/56/815). وفيما يتعلق بالوظيفة المقترحة لمكتب كبير المراقبين العسكريين من الرتبة ف - ٢، تلاحظ اللجنة من الفقرة ٢٣ من التقرير أن المراقبين العسكريين أو كلت إليهم في الماضي مهمة تقديم الدعم للفريق المشترك لتقصي الحقائق الذي يحقق في جميع انتهاكات اتفاق موسكو وجميع القضايا التي قد تتعلق بأعمال التخريب أو الإرهاب أو الأفعال ذات الدوافع السياسية الموجهة ضد السكان المدنيين في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية البعثة. ومن وجهة نظر الأمين العام، فقد تبين أن عدم استمرارية الخدمات التي يقدمها المراقبون العسكريون المتناوبون يشكل قصورا خطيرا، فضلا عن عدم النقص في المهارات الإدارية والقانونية واللغوية. ولا تعترض اللجنة الاستشارية على مقترح إنشاء وظيفة في الرتبة ف-٢. بيد أن اللجنة توصي باستعراض مدى استمرارية الحاجة إلى هذه الوظيفة وتقديم تقرير عن ذلك في سياق التقديم المقبل لميزانية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.
- ١٤ - وترد في الفقرة ٢٤ من التقرير المعلومات المتعلقة بدعم إنشاء وظيفتين جديدتين (واحدة من الرتبة ف - ٢

بعد ذلك توسيع نطاق استخدام هذا النظام إلى بعثة الأمم المتحدة في البوسنة و الهرسك، مع تحويل الأصول من المركبات من قوة الأمم المتحدة للحماية. وتم تقييم النظام وتعزيزه لاحقا بوظائف النقل الأساسية للأمم المتحدة ليستخدم في جميع بعثات حفظ السلام. وتمثل وظيفة النظام في تزويد قسم النقل بالبيانات الإحصائية المتعلقة باستخدام المركبات وضمان التقيد الدقيق بمواعيد الصيانة، وتسجيل عدد الأميال المجانية وتقييم كفاءة استخدام الوقود. وأصبح هذا النظام حاليا قاعدة وهو مستخدم في بعثات عديدة، ويمكن اقتناؤه من خلال عقد مع المنظومة. وستستمر إدارة عمليات حفظ السلام في استخدام التطبيق المعزز لنظام سجل السيارات لضمان الإدارة الكفء لأسطول المركبات التابع لبعثات حفظ السلام.“

١٧ - وعلى الرغم من المعلومات المشار إليها أعلاه، فإن اللجنة ليست مقتنعة بعد بأن تكلفة شراء وتركيب وصيانة نظام سجل السيارات في إطار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا فعال من حيث التكلفة (وسترد تعليقات أخرى على هذه المسألة في التقرير العام للجنة الاستشارية بشأن عمليات حفظ السلام). وفضلا عن ذلك، تود اللجنة الاستشارية التذكير بأنه قد تم توفير وظيفة إضافية من فئة الخدمة الميدانية بناء على طلب قسم النقل للفترة المالية الحالية، وذلك بصدد المسائل المتعلقة بالإدارة السليمة للأصول في مجال النقل وتدريب الموظفين المعنيين. وترى اللجنة أن المهام المقترحة للوظيفة من فئة الخدمة الميدانية المخصصة لنظام سجل السيارات قد تتداخل بشكل ما مع المهام المسندة إلى الوظيفة من فئة الخدمة الميدانية التي سبق إنشاؤها لإدارة أصول النقل. ولذلك، فإن اللجنة

وواحدة من الرتبة المحلية) لمكتب تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتلاحظ اللجنة أن هاتين الوظيفتين مقترحتان في سياق إنشاء مكتب فرعي لحقوق الإنسان في غالي. وكما هو مبين في الجزء ثامنا الجدول باء من التقرير، فإن ملاك الموظفين الحالي للمكتب يسمح بوظيفتين من الفئة الفنية (واحدة من الرتبة ف - ٥ وواحدة من الرتبة ف - ٢) ووظيفتين من الرتبة المحلية. وتوصي اللجنة بإنشاء الوظيفتين المطلوبتين للمكتب، واحدة من الرتبة ف - ٢ وواحدة من الرتبة المحلية.

١٥ - لا تعترض اللجنة على مقترح إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية لمساعد سلامة جوية في مقر البعثة في سخومي. بيد أنه إذا أخذ في الاعتبار أنه قد سُمح بإنشاء أربع وظائف إضافية (واحدة من الرتبة ف - ٣، وواحدة من فئة الخدمة الميدانية واثنتين من الرتبة المحلية) لوحدة العمليات الجوية للفترة المالية الحالية، فإن اللجنة تطلب أن تبرر البعثة بشكل مفصل تقسيم المسؤوليات بين الموظفين الذين يقدمون الدعم للعمليات الجوية، وإجراء استعراض لمدى استمرار الحاجة إلى وظيفة مساعد سلامة جوية وتقديم تقرير عن ذلك في سياق التقديم المقبل لميزانية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا.

١٦ - وكما هو مبين في الفقرة ٢٦ من التقرير، فإن تنفيذ نظام سجل السيارات الذي طبقته البعثة ابتداء من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ يتطلب وجود موظف دولي واحد من فئة الخدمة الميدانية تلقى تدريباً متخصصاً على التحكم في هذا النظام ورصده في منطقة البعثة. وطلبت اللجنة مزيداً من المعلومات عن نظام سجل السيارات، وتلقت الرد التالي:

”أخذت إدارة عمليات حفظ السلام رسمياً بنظام برامج سجل السيارات في قوة الأمم المتحدة للحماية خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥. وتم

٢٠ - وعلى نحو ما ورد في الفقرة ٣٠ من التقرير، هناك حاجة إلى خمس وظائف إضافية من فئة الخدمات الميدانية مطلوبة لمهام أمنية في مقر البعثة في سوخومي الذي يؤدي كلا من مكاتب ممثل الأمين العام ومحل إقامته. وقد طلبت اللجنة مدها بإيضاح للأسباب التي دعتها إلى أن تطلب إنشاء هذه الوظائف ضمن فئة الخدمات الميدانية بدلا من أن تطلب إنشاءها ضمن فئة الخدمات الأمنية ولم تزود اللجنة بهذا الإيضاح في الموعد. ولا تعترض اللجنة على إنشاء هذه الوظائف الخمس. بيد أنه، نظرا لصدور الإذن بأن تنشأ في قسم الأمن للفترة المالية الجارية ١٢ وظيفة إضافية من الرتبة المحلية، تطلب اللجنة أن تعيد البعثة النظر في ما إذا كانت لا تزال هناك حاجة إلى هذه الوظائف، وتقديم إليها تقريرا عن النتائج التي ستوصل إليها في هذا الشأن في ضوء الاستعراض الذي ستجريه في سياق البيان القادم لميزانية البعثة.

٢١ - ومطلوب إنشاء وظيفة من فئة الخدمات العامة لمشرف إضافي دولي لأعمال التشييد يتولى الإشراف على مشاريع إصلاح الطرق والجسور التي لها تأثير مباشر على أنشطة الدوريات التي يقوم بها المراقبون العسكريون في قطاعي زوغديدي وغالي. وكما ورد في الفقرة ٣٢ من الميزانية المقترحة، "تستدعي الأعمال التي يقوم بها المقاولون والمهندسون والموظفون المحليون الذين يستعين بهم المشروع وجود موظف دولي يقوم بتنسيقها والإشراف عليها يوميا". وتلاحظ اللجنة أن المسؤوليات المنوطة بالوظيفة، كما هي مبينة في الفقرة ٣٢ من تقرير الأمين العام، تتطلب جهودا كبيرة. ولذا فهي تتساءل ما إن كانت الرتبة المقترحة للوظيفة تتناسب مع تلك المسؤوليات. وتطلب اللجنة أن يعاد النظر في هذه المسألة وأن تراعى في الميزانية المقترحة القادمة النتائج المتوصل إليها في هذا الشأن. وتوصي

لا توصي بإنشاء وظيفة من فئة الخدمة الميدانية لنظام سجل السيارات.

١٨ - وهناك وظيفة أخرى مطلوبة من فئة الخدمة الميدانية لأخصائي/مدرب قيادة مركبات مدرعة، وذلك للتقليل من الحوادث التي تتعرض لها هذه المركبات، ولزيادة الإلمام بتشغيل هذه المركبات وصيانتها والعناية بها بوجه عام (انظر الفقرتين ٢٧ و ٢٨ من الميزانية المقترحة). وطلبت اللجنة معلومات عن عدد الحوادث التي تتعرض لها المركبات المدرعة، وأبلغت أن هذه المركبات تعرضت لـ ١٩ حادثا/أو حادثة صغيرة خلال الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٠ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وذلك بسبب ضعف مهارات القيادة لدى المراقبين العسكريين غير المعتادين على قيادة المركبات الثقيلة. ولا تعترض اللجنة على اقتراح إنشاء وظيفة واحدة من فئة الخدمة الميدانية يشغلها مدرب على قيادة المركبات المدرعة.

١٩ - وترد في الفقرة ٢٩ من التقرير (A/56/815) معلومات بشأن اقتراح إنشاء وظيفة إضافية من الرتبة المحلية لميكانيكي لورشنة إصلاح مركبات النقل في سوخومي. وكما ورد في الفقرة نفسها، فإن الورشة الرئيسية لإصلاح وسائل النقل والتابعة للبعثة تقع في زوغديدي، ومع أن سوخومي هي مركز العمليات، فإنها تفتقر إلى منشآت الصيانة. والورشنة الموجودة في غالي هي المختصة في الأعطاب البسيطة في المركبات المضادة للألغام والقذائف. وتلاحظ اللجنة أيضا أن العدد الأكبر من مركبات البعثة ذات الدفع الرباعي يوجد في سوخومي وأنها ترسل إلى زوغديدي لإصلاحها. ولذا، تطلب اللجنة بأن ينظر في إمكانية أن ينقل إلى سوخومي مقر الورشة الرئيسية لإصلاح مركبات النقل. وتوصي اللجنة بالألا تنشأ في الأثناء وظيفة إضافية لميكانيكي.

التقرير (A/56/815)، أن هذا المقترح يعبر عن زيادة في أعباء العمل نشأت عن زيادة عامة في عدد موظفي البعثة في فترتي الميزانية الأخرتين، وزيادة الـ ١٨ وظيفة الإضافية المطلوبة في الميزانية المقترحة. وتسلم اللجنة الاستشارية بأنه قد سجلت زيادة كبيرة في عدد موظفي البعثة المحليين خلال فترتي الميزانية الأخرتين حيث زاد عددهم على وجه التحديد من ١٣٩ موظفاً في الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢. بيد أن الموظفين المحليين لا يقومون في جميع الحالات بالمهام التي أذن من أجلها بإنشاء وظائف، وهو ما أدى إلى نقل وظائف من داخل البعثة (انظر، على سبيل المثال، الفقرة ٣٦ من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/55/768). وترى اللجنة أن زيادة عدد الوظائف من الرتبة المحلية، كان يفترض أن يكون من الأسهل بكثير بنقل الموظف المطلوب إلى قسم شؤون الموظفين من قسم آخر لو لزم الأمر. أما في ما يتعلق بالزيادة المتوقعة في عدد الموظفين في فترة الميزانية القادمة وقوامها ١٨ موظفاً، ترى اللجنة أنه ينبغي ألا ينظر إلى هذه المسألة على أنها أساس صالح لطلب موظف إضافي لقسم شؤون الموظفين حيث أن عدد الموظفين المقترحين للبعثة، يظل يتوقف في جملة أمور على ما ستقرره الجمعية العامة في هذا الشأن.

٢٥ - وفيما يتعلق بالمقترح الداعي إلى إنشاء وظيفة من الرتبة المحلية في قسم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تلاحظ اللجنة في ضوء الفقرة ٣٧ من التقرير أن هناك حالياً أربع وظائف من الرتبة المحلية لمساعدين للمعالجة الالكترونية للبيانات موزعة بين قطاعات سوخومي وزغديدي وتبليسي، وأن الوظيفة الإضافية من الرتبة المحلية مطلوبة لقطاع غالي. وتذكر اللجنة بأنوظيفتين الإضافيتين المأدون بهما من الرتبة المحلية على النحو المطلوب لفترة الميزانية الحالية يتبعان قسم المعالجة الالكترونية للبيانات. ولا توصي اللجنة بإنشاء هذه الوظيفة.

اللجنة، في الوقت نفسه، بإنشاء وظيفة من فئة الخدمات العامة لمشرف على أعمال التشييد.

٢٢ - وفيما يتعلق بالاقترح الداعي إلى إنشاء وظيفتين من الرتبة المحلية لميكانيكي للمولدات الكهربائية ولمساعد لصيانة المباني الوارد ذكرهما في الفقرتين ٣٣ و ٣٤ من التقرير، تشير اللجنة إلى أن بيان الميزانية لا يتضمن معلومات عما إن كانت إدارة البعثة قد فكرت في حلول بديلة كالاتعانة بمصادر خارجية. ثم أنه لم تقدم أي معلومات تثبت نقائص الطرق الحالية للإدارة وضرورة تغييرها. وعلى سبيل المثال، لم يقدم أي تفسير مقنع بالأسباب التي تستدعي أن تسند مهام صيانة المباني التي كان يقوم بها مقاولون في السابق، إلى وظيفة جديدة من الرتبة المحلية (انظر الفقرة ٣٢ من التقرير). ولذا، تحذر اللجنة من هذا الاتجاه الرامي فيما يبدو إلى حل ما يعترض البعثة من صعوبات إدارية وأخرى في مجال الإمداد والنقل وغيره باللجوء إلى اقتراح إنشاء وظائف إضافية. ولا توصي اللجنة بإنشاء هاتين الوظيفتين من الرتبة المحلية.

٢٣ - وترى اللجنة أنه لا يوجد مسوغ كاف للاقتراح الداعي إلى إنشاء وظيفة من الرتبة المحلية في قسم شؤون الموظفين ووظيفة من الرتبة المحلية لقسم الخدمات العامة. ولا توصي بإنشاء هاتين الوظيفتين. وتذكر اللجنة بأنه أذن، على النحو المطلوب، بأن تنشأ في ميزانية الفترة الحالية وظيفة جديدة من فئة الخدمات العامة لمساعد لشؤون السفر في قسم السفر في سوخومي، و ٨ وظائف من الرتبة المحلية بقسم الخدمات العامة. وترى اللجنة أن الاحتياجات من الوظائف الإضافية إلى قسم شؤون السفر في سوخومي ينبغي سدها بنقل وظائف من داخل قسم الخدمات العامة.

٢٤ - وفيما يتعلق بالوظيفة الإضافية من الرتبة المحلية في قسم شؤون الموظفين، تلاحظ اللجنة في ضوء الفقرة ٣٥ من

الاقتراح المتعلق بإنشاء ١٨ وظيفة الذي جرت مناقشته في الفقرات من ١٢ إلى ٢٥ أعلاه. وتلاحظ اللجنة في ضوء المرفق الثاني لتقديرات التكاليف أن احتياجات السفر تنطوي على زيادة كبيرة مقارنة بما كان عليه الحال في البيان السابق للميزانية. ومن ذلك مثلا أن سفر المسؤولين السياسيين والعسكريين والإخصائيين وأفراد أفرقة التنفيذ التابعين لإدارة حفظ السلام، إلى البعثة سيرتفع من ٦ ٨٣٤ دولارا إلى ٢٢ ٥٠٠ دولار أو بنسبة ٢٢٩ في المائة، ومن ٦ ٨٣٤ دولارا إلى ٣٦ ٩٥٠ دولار أي بنسبة ٤٤٠ في المائة على التوالي، وبالمثل، سترتفع احتياجات سفر إخصائيي الطيران التابعين لإدارة حفظ السلام من ٦ ٤١٧ دولارا إلى ٨ ١٠٠ دولار أي بنسبة ١٣٧ في المائة بالرغم من أنه قد أنشأت خلال فترة الميزانية الحالية وحدة للعمليات الجوية من شأنها أن تحد، من ضرورة تنقل إخصائيي الطيران في المقر إلى منطقة البعثة. وترى اللجنة أنه ينبغي للبعثة أن تعيد النظر في احتياجات السفر بهدف تحقيق وفورات في هذا المجال.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة أن حكومة جورجيا لا تقدم أي مساهمة بموجب اتفاق مركز البعثة (انظر الجزء الرابع من التقرير). وقد طلبت اللجنة مدها بإيضاحات بشأن هذا الموضوع ولكنها لم تزود بالمعلومات في الموعد. وتطلب اللجنة أن تقدم الإيضاحات إلى اللجنة الخامسة.

٣٠ - تلاحظ اللجنة أن ثمة اقتراح يدعو إلى إحداث زيادة كبيرة في الاعتماد المخصص للاحتياجات التشغيلية (٨ ٠٥٣ ٥٠٠ دولار أي ١٠٠,٦ في المائة) يذهب الجزء الأكبر منها (٥ ٠١٨ ٥٠٠ دولار إلى العمليات الجوية). وكما ورد في الفقرة ١٣ من المرفق الأول جيم لتقديرات التكاليف، تعزى الزيادة في الاعتماد المخصص للعمليات الجوية إلى الاقتراح الداعي إلى إضافة مروحية تكتيكية خفيفة واستبدال الطائرة الثابتة الجناحين بطائرة نقل نفثة أسرع من

٢٦ - ويتناول الجزء التاسع من التقرير (A/56/815) تحديد الأهداف. وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام أن يكفل، في جملة أمور، أن تحدد تقارير الأداء المالي للبعثات الأهداف المرسومة والأهداف التي تحققت. وترى اللجنة أنه ينبغي العمل على ربط الأهداف بالموارد وإثبات مدى مساهمة الموارد المقدمة لمجالات الإدارة وشؤون التنظيم وغيرها، في تحقيق أهداف البعثة في مجالي الشؤون الإدارية والتنظيمية. وترى اللجنة أيضا أنه ليس ثمة ما يدعو بتاتا إلى الاستعانة لتقديم المعلومات المتعلقة بتحديد أهداف عمليات السلام بشكل مجرد نسخة معدلة، بل وطبق الأصل من الشكل المستخدم في الميزنة على أساس النتائج. ولذا، تأمل اللجنة في أن ينظر في وضع شكل لتحديد الأهداف يناسب إلى أقصى حد ممكن مهام عملية حفظ السلام وخصوصياتها.

٢٧ - ويرد في الفقرة الأولى من المرفق الأول (جيم) للتقرير (A/56/815) المعلومات المتعلقة بتقديرات التكاليف المستند إليها في وضع الميزانية المقترحة للبعثة. وقد روعي في حساب الأفراد العسكريين عامل دوران نسبته ١٥ في المائة إلى قوامهم البالغ ١٣٥ مراقبا عسكريا. وتغطي احتياجات المراقبين العسكريين تكلفة السفر للتناوب عند فترة الخدمة العادية. وروعي في حساب التكاليف التقديرية للموظفين الدوليين معدل شغور مقداره ١٠ في المائة. وروعي في حساب تكاليف الموظفين المحليين عامل شغور نسبته ٥ في المائة. وروعي أيضا في حساب التكاليف التقديرية أن ٦٩ في المائة من الموظفين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة سينتدبون بصفتهم موظفين معينين في البعثة.

٢٨ - وتعكس الاحتياجات المقدرة للأفراد المدنيين والبالغة ١٦ ٨١٥ ٩٠٠ دولار زيادة قدرها ٤٦٣ ٢٠٠ دولار أو ٣,٤ في المائة على المبلغ المخصص لميزانية الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، وتعزى هذه الزيادة في جزء منها إلى

٣٢ - وتتساءل اللجنة عما إذا كان ثمة ما يبرر إدراج بند بشأن إيصال الطائرات إلى منطقة البعثة وسحبها منها في كل ميزانية مقترحة لأن الطائرات التي تستخدمها البعثة لا تستبدل سنويا. وتطلب اللجنة من البعثة أن تضع في الحسبان، عند إعداد التكاليف التقديرية، أن الطائرات لا تستبدل بغيرها.

٣٣ - وإن الاحتياجات البالغة ٣٦٩ ٠٠٠ دولار، أي ما يمثل زيادة نسبتها ١٠٠ في المائة على الاعتماد الذي خصص لميزانية الفترة الحالية، إنما هي تكاليف مقترحة لحساب برامج التدريب. وكما يتبين من الجدول الوارد في الفقرة ٢١ من المرفق الأول، جيم من التقرير، ستنظم دورات تدريبية لـ ١٤٥ مشاركا في ١٤ برنامجا. وتلاحظ اللجنة أن المعلومات بشأن برامج التدريب المذكورة في الفقرة ٢١ من المرفق الأول، جيم، من التقرير معلومات عامة فيما يبدو. إذ ينبغي تصميم كل برنامج من برامج التدريب لتلبية احتياجات محددة من احتياجات البعثة على نحو مبدئي بدقة بناء على تحليل للمخاطر إداريا وتنظيميا

٣٤ - وترد في الفقرة ٣ من الميزانية المقترحة الإجراءات التي ستستخدمها الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يعتمد مبلغ إجماليه ٨٠٠ ٧٠٥ ٣١ دولار (صافيه ٧٠٠ ٩٢٧ ٢٩ دولار) لمواصلة البعثة لفترة الـ ١٢ شهرا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وأن يقسم المبلغ إلى أنصبة بمعدل شهري إجماليه ١٥٠ ٦٤٢ ٢ دولارا (صافيه ٩٧٥ ٩٣ ٤٩٣ دولارا) إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة.

الحجم المتوسط يمكن أن تقطع رحلة ذهاب وإياب يوميا بين تبليسي واسطنبول. وفيما يتعلق بالمرحلية الإضافية، تلاحظ اللجنة في ضوء المرفق الأول، الفقرة ١٤ من التقرير، أن هذه الطائرة، "تتيح قدرة أكبر على المناورة في منطقة الصراع وتمكن من زيادة عدد الدوريات الجوية فضلا عن جدواها الكبيرة في حالات الإجلاء لأسباب طبية وفي نقل الشخصيات البارزة". وتلاحظ اللجنة أن تكلفة ساعات الطيران الشهرية لهذه الطائرة الإضافية هي نفس تكلفة ساعات طيران المروحيات التي تستخدمها البعثة حاليا. وليس للجنة أي اعتراض على المروحية الإضافية المقترحة.

٣١ - وفيما يتعلق بالاقترح الداعي إلى الاستعاضة عن الطائرة الثابتة الجناحين بطائرة نفاثة أسرع، تلاحظ اللجنة في ضوء الفقرة ١٤ من المرفق الأول للتقرير أن "عمليات البعثة قد أعاقها افتقار البعثة إلى طائرة قادرة على الذهاب في نفس اليوم إلى اسطنبول وإلى جهات أوروبية أخرى والإياب منها. وتلاحظ اللجنة أيضا في ضوء المرفق الثاني للتقرير أن تكلفة استئجار الطائرة المقترحة تقدر بمبلغ يصل إلى ٦٦٦ ٢٩١ دولارا شهريا مقارنة بالتكلفة الشهرية الحالية البالغة ٣٠ ١٠٠ دولار شهريا وأن التكلفة الشهرية للوقود اللازم للطائرة النفاثة ستزيد أيضا من التكلفة الناشئة في هذه النفقات من ٤٠ ٨٠٠ دولار إلى ٨٠ ٠٠٠ دولار. وقد طلبت اللجنة معلومات عن شركات النقل الجوي الرئيسية التي تقوم برحلات من تبليسي، جورجيا وإليها وأبلغت أن هناك أربع شركات رئيسية (بريتش إير وايز/بريتش ميديتيرنيان، تركش إير لايتز، أوستريان إير لايتز وإيرو فلوت) تقوم كل منها حاليا بعدد من الرحلات يتراوح بين رحلتين وأربع رحلات أسبوعيا. ونظرا للتكلفة الكبيرة لاستبدال الطائرة وتوافر شركات نقل جوي تجارية تعمل في جورجيا، لا توصي اللجنة بتغيير نوع الطائرة المقترح استبدالها.